اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا
بيروت

منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للبلدان العربية
بيروت

اجتماع الخبراء الإقليمي
حول
أثر العولمة على الأوضاع الاجتماعية
في المنطقة العربية
بيروت ١٩-٢١ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥

العولمة، الحكم السليم والدور المتغير للدولة: آفاق جديدة

إعداد
محمد الأمين فارس

المحتويات
- العولمة بين المفهوم والآثار
- العولمة والبلدان العربية
- الدولة والعولمة
- الدولة في البلدان العربية
- الدولة العربية والريع
- الحكم الصالح
- الحكم الصالح في البلدان العربية
- الوظائف الجديدة في إطار الحكم الصالح
- التغيير من الداخل أم من الخارج
- التشغيل والبطالة والحكم الصالح
- الحكم الصالح والتعليم
- شبكات الأمان الاجتماعي
- الأسرة والعولمة

العولمة بين المفهوم والآثار

بقي مفهوم العولمة غامض الدلالة بالرغم من شيوع استخدام هذا المفردة منذ التسعينات[١]. وقد بدأ تداول المصطلح أكاديميا في السبعينات ليعنى تارة النمط الأمريكي في الإنتاج والإدارة والحياة [٢]، وتارة لإبراز ظاهرة توسع الاتصال، وانتشار الشبكات، ومع هذا الفهم أطلق تعبير القرية الكونية[٣]. ثم استخدام ليعنى عمل الشركات المتعددة الجنسية التي تأخذ العالم بأطرافه مجالا لها إنتاجا وتسويقا واستثمارا واتصالا[٤]. ولكن العولمة قد لا تعنى غير مرحلة في تطور الليبرالية من مرحلة جنينية قبل قرنين تم نشوء وانطلاق ثم مرحلة صراع لتصل إلى مرحلة عدم اليقين الحالية[٥].

لكن العولمة قد لا تعنى للبعض الآخر غير صورة واضحة لرسملة العالم لصالح دول المركز[٦]، يقابل ذلك من يذهب في تفاؤله إلى أن العولمة تمثل الانتصار النهائي لليبرالية وتمثل بذلك نهاية التاريخ مع تناسي فرضيات كان قد أطلقها (هيجل) و(ماركس) حول نهاية التاريخ أيضا.

لذلك قد لا يكون من الحكمة الخوض في مفهوم العولمة والاكتفاء بالجانب العملي في ذلك وهو تتبع آثار العولمة في جوانبها الواضحة المباشرة، وتلك المبهمة غير المباشرة التي تأتى في سلسلة الأسباب والنتائج وأكثرها ينحصر بالجوانب الاجتماعية وحال (الناس) ونمط إدارة شؤونهم ولعل اللجنة العالمية المعينة بالبعد الاجتماعي للعولمة كانت محقة في تركيزها على الآثار متجنبة الخوض في المفهوم[٧].

العولمة والبلدان العربية

تنظر بعض التقارير إلى المنطقة العربية ضمن المناطق التي همشتها العولمة لعجز هذه المناطق عن الاندماج الإيجابي في مسارها خاصة بسبب إرثها الثقافي ووصفت نظرة المنطقة العربية للعولمة بأنها محكومة من ناحية بنمط الاندماج مع العالم الذي تسود فيه صادرات النفط والهجرة والثاني هو التخوف من العولمة على الهوية الثقافية والتقاليد المحلية، إضافة إلى أثر الصراع العربي الإسرائيلي[٨]. وفيما ورد نصف الحقيقة.

فالمنطقة العربية مجبرة على الاندماج في العولمة، وتجر إلى ذلك جرا وهى أكثر المناطق استهدافا لنفطها إنتاجا ومخزونا ولصراع تاريخي عربي إسرائيلي يستقطب اهتمام القمين على العولمة، ولوجودها في عين الإعصار الذي يستهدف (مقاومة الإرهاب) ولموقعها بين الشرق والغرب والشمال والجنوب موقعا وتاريخا وثقافة.

لكن الاندماج في العولمة أصبح قابلا للقياس من خلال مؤشر العولمة[٩]. والعديد من المؤشرات الأخرى وفي مقدمتها مؤشر الحرية الاقتصادية[١٠]. ومؤشر العولمة ما يزال محدود التغطية (٦٤ بلدا) بينهما أربعة بلدان عربية (تونس، مصر، المغرب، السعودية) وهذه تقع موقعا وسطا في ترتيب البلدان من حيث

العولمة بل تحتل موقعا متقدما مقارنة بالهند وتركيا عل سبيل المثال وذلك حسب الترتيب الصادر عام ٢٠٠٥. (ينظر الجدول ١) ولم يكن احتلال المواقع الخمسة الأولى من نصيب البلدان القيمة على العولمة ولكن من البلدان: سنغافورة، أيرلندا، سويسرا، هولندا، السويد.

أما المؤشر الأكثر شمولا فهو الذي يقيس الحرية الاقتصادية (يشمل ١٦١ بلدا). ويلاحظ من هذا المؤشر لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ أن المنطقة العربية تقع مرة أخرى موقعا وسطا فنصف البلدان العربية يتسم اقتصادها بحرية شبه كاملة. ويلاحظ تراجعا في الترتيب خلال السنوات الثلاث الماضية لكثير من البلدان العربية وتقدما في حالات مثل الأردن ومصر وسوريا وموريتانيا. ولا يعني ذلك تراجعا في الحرية الاقتصادية ولكن تقدما أبطأ نحو الحرية الاقتصادية، مقارنة بدول العالم خاصة الصغيرة منها.

لذلك تندمج المنطقة العربية في مسار العولمة وتتأثر تبعا لذلك بآثارها خاصة الاجتماعية منها بدرجة كبيرة.

الدولة والعولمة

يعتبر بروز الدولة كظاهرة حديثة في التاريخ الإنساني، إذ لا تتعدى أربعة قرون عندما وضعت نهاية للحروب الدينية باتفاق (West phalia Treaty) [١١] عام ١٦٤٨ وترسخ وجود الدولة باتفاق يالطا لكن حمل انتهاء الحرب الباردة بوادر تراجع مفهوم الدولة كما استقر. والواقع أن المراحل السابقة تؤرخ أيضا لمراحل العولمة المتتالية.

وفي المرحلة الحالية أوجدت العولمة واقعا نجد فيه

- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت مبيعاتها تتجاوز ١,٤ ترليون دولار[١٢]، وتتحكم في ثلث صادرات دول العالم على الأقل[١٣] وأصبحت الشركة الواحدة منها تقاس باقتصاد دولة كاملة من ذلك الجزائر وشركة موبيل، الكويت وموتورولا الإمارات وNEC عمان وكولدير[١٤].

- تفجر المبادلات المالية عبر الحدود إذ تجاوزت ١,٦ ترليون في اليوم، نعم في اليوم [١٥] وتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحتكر الشركات المتعددة النصيب الأوفر منه أيضا، فقد تضاعفت هذه عشرين ضعفا خلال عقد واحد، لكن حصة البلدان العربية بقيت ضئيلة منه[١٦].

- توسع الاتصالات والشبكات والاتصال البشرى من خلال السياحة وكان نصيب البلدان العربية محدودا فالإمارات بين المتأهبين في الاقتصاد الجديد لتأتى بعدها السعودية والأردن ومصر[١٧]. أما النصيب من السياحة العالمية التي تفجرت من ١٦٥ مليون سائح عام ١٩٧٠ إلى قرابة ٧٠٠ مليون عام ٢٠٠٠ فكان ٢,٧% فقط [١٨].

والحالات السابقة وغيرها تؤكد على تجاوز هذه القوى الاقتصادية المهيمنة قدرات الدول وحدود سيادتها، وقواعد التنظيم داخلها. وقد لا يكون هناك تناقض كبير بينها ومن الدول القيمة على العولمة فمثلا تملك الولايات المتحدة ٥١% من تلك الشركات وتستحوذ على ٧٠% من قيمتها وتأتى أوروبا في الترتيب الثاني. أما البلدان العربية فنصيبها ٠,٦% فقط (سابك، المصرف السعودي الأمريكي، وشركة الاتصالات في الإمارات). وقد أصبح لها التأثير الأكبر في حدود فعل الدولة ويرى البعض أن العالم يتحول من منطق الدولة وسيادتها ضمن حدود معترف بها إلى مفهوم الشبكات عبر الوطنية لأن كثيرا في التفاعلات والقرارات يقع خارج منظومة العلاقات الدولية بأنماطها التقليدية في صورة تخالفات مصالح مركبة من دول وأطراف غير الدولة يتزايد تأثير. بل أن طغيان القوى الاقتصادية والإعلامية والمالية تغلغل إلى جوهر مكونات الدولة الديمقراطية من تمثيل وسيادة قانون ومساءلة وتعريف المصلحة العامة، وعناية برفاهية الإنسان الفرد وصيانة حرياته الشخصية.

ويلاحظ أمران رافقا استقرار مفهوم الدولة في النظام الليبرالي أولاها الموقف المتناقص من الدولة القوية أو الدولة الضعيفة. وقد عمقت سيرة العولمة هذا التناقص. فعندما يتعلق الأسر بمصالح القوى المهيمنة تتم المناداة بدولة قوية تفرض هيبتها وإرادتها في الخارج بما في ذلك زيادة انفاقها العسكري والدخول في مغامرات فتاكة لحماية مصالح تلك القوى المهيمنة أو لفرص الاستقرار الضروري لتطور الأعمال في الداخل أو لإقرار سياسات على مستوى الاقتصاد الكلى تدعم وتحرر وتقوى مكاسب تلك القوى. ولكن يراد لهذه الدولة أن تكون ضعيفة بقدر لا تتدخل فيه لعرقلة جنى المكاسب وتحقيق التراكم واحتكار الميزات النسبية والإنفاق الاجتماعي الذي لا يخدمها بصورة مباشرة، وبقدر لا يسمح بدعم قوى مجتمعيه منظمة قادرة على مجابهتها أو فرض تعامل مع بيئة تحمي الإنسان والأرض قبل المكاسب الآنية للمنشآت القوية. ويتم نصح البلدان النامية بنصائح متناقصة تتراوح بين الدولة القوية والدولة الضعيفة لنفس الأغراض. ومرة ذلك أن القوى الاقتصادية المهيمنة لا تملك شرعية وبقيت هذه حقا كاملا للدولة، فلماذا لا تستخدم تلك الشرعية لرعاية مصالحها.

والأمر الثاني الذي عمقته العولمة هو تراجع مفهوم السيادة. فبعد أن كانت الدول تعتصم بحقها في سن قوانين وطنية نافذة لا تعطلها قوانين أخرى. أصبح فرع القانون الدولي يقضم من مجالات القوانين الوطنية بصورة مستمرة ويتعاظم هذا الاستقطاع مع قوة مسار العولمة. ويخدم القانون الدولي المصالح الاقتصادية الكبرى مثل فرض يسر التبادل التجاري والخدمي وحماية الملكية الفردية والملكية الفكرية وفرض حريات واسعة على حركة رأس المال وغيرها ولكن هناك أغراض نبيلة أيضا لتوسع هذا القانون الدولي مثل حماية حقوق الإنسان خاصة للأطفال والمهاجرين وللمرأة ولتحريم التعذيب والإبادة .. الخ. إلا أن هذا النبل الواضح يخفي في حالات كثيرة وسيلة للتدخل والسيطرة والتوجيه وذلك عندما تطبق بقدر من التمييز أو الكيل بمكيالين. لكن تبقى هذه الحماية للإنسان مكسبا يستحق الحماية والدفاع عنه.

الدولة في البلدان العربية

تعود نشأة الدولة بالمعنى الحالي إلى عهد حديث. فقد سنت الدساتير العربية في مرحلتها الأولى تحت حكم وانتداب فرنسي أو إنجليزي وما بعد الحرب العالمية الأولى. فما بين ١٩٢٣ – ١٩٣٠ ظهرت دساتير للعراق وسوريا ولبنان ومصر والأردن. وقد أقرت هذه المواثيق نظما برلمانية وحق انتخاب وقدر من الحريات العامة والخاصة وفصل بين السلطات الثلاث.

وجاءت المرحلة الثانية التي تلت الاستقلال السياسي (في ١٩٤٥ نالت ٧ دول عربية الاستقلال السياسي). وكان التوق للتحرر والوحدة كبيرا خلالها. وقد جاءت دساتير تلك الفترة مزيجا من العناصر الليبرالية والاشتراكية والإسلامية والوطنية[١٩]. وقد تضمنت دساتير هذه المرحلة أيضا دولة القانون واستقلال القضاء لكنها لم تعط السلطة التشريعية أو القضائية دورا فعليا في الرقابة على السلطة التنفيذية والحكم وذلك مع استثناء ربما حالة لبنان. أما المرحلة الثالثة لتلك الدساتير فقد بدأت مع رجحان كفة اقتصاد السوق ومع نفاذ غايات العولمة والدفع للديمقراطية ظهرت تعددية حزبية، وتجارب انتخابية وظهرت أنظمة دستورية جديدة (السعودية، قطر، البحرين، عمان) وبدأت اللوحة العربية تتلخص تدريجيا من حكم (العسكر) والحزب الواحد وأصبح تصنيف تقدمي ورجعى من الماضي غير أن تداخلا غريبا يبحث عن وجود له بين ملكي وجمهوري ويقابله جهد للبحث عن شرعية جديدة مقنعة.

ومع هذه التطورات فإن ملاحظات ابن خلدون في مقدمته ما تزال صالحة فأثر القبيلة ما زال باقيا وتطور بعضه إلى عصبية جهورية أو ائتلاف لسدنة الحكم.

الدول العربية والريع

تدخل عنصر مهم في تشكيل الدولة العربية الحالية وهو عوائد المحروقات. فعوائدها وإنتاجها وتوزيعها أعاد تشكيل علاقة الحاكم بالمحكوم وعلاقة القوى الفاعلة الخارجية بالمنطقة لكنه أعاد توزيع الأدوار بين دول المنطقة وقدم صورة لدولة الرفاهية عجزت على الاستمرار. ودفع باقتصاديات المنطقة إلى اقتصاد ريعي تابع.

وفي البلدان المنتجة الرئيسية للنفط تمكنت الأقلية من السيطرة على عوائده بالاستحواذ على السلطة السياسية وفرضت قيما فصلت بين الجهد والعائد بين العمل والدخل وعمقت هوة بين المواطن والوافد وخلقت درجات في الموطنة يحكمها درجة ولاء الفرد أو القبيلة أو الجهة. ومع تدفق العوائد أمكن الاستغناء عن الضرائب كمصدر لتمويل الإنفاق الحكومي الرئيسي وكمبرر للضغط على المشاركة السياسية والتمثيل والمساءلة. غير أن ذلك الإنفاق لم يكن دائما عادلا. وفكان على المتضررين المناورة للحصول على مغانم شخصية ضمن الوضع القائم أو الاستسلام للتهميش. وكان طابع البداوة ليس بعيد لذلك وجد في هذه الأوضاع ما أسماه د. الريعى (البدوتاريا).

وفي هذا الاقتصاد الريعى الذى دعمه وفادتة كثيفة للعمالة تجاوزت ضعفي القوى العاملة الوطنية خلق تقسيم للعمل ولم يكتب للاقتصاد الليبرالى السائد أن يلتزم بقواعد هذا المنهج فالقطاع الخاص هو من صنع الدولة حقق تراكما لانتمائه إلى عائلات مقربة من الحكم [٢٠] أو الاستعانة من الحماية المفرطة أو لاحتكار وكالة الشركات الأجنبية أوببساطة وبشكل واسع الاستفادة من نظام الكفالة، وكان لظاهرة المضاربة على الأراضي والعقارات والأسهم ووسائل الكسب السريع الأخرى أثرها في خلق التراكم الرأسمالي.

وفي هذه الأوضاع فإن صاحب العمل لا يتحلى بقدر من روح المغامرة والمبادرة بالضرورة بل يلتزم بقدر كبير من الولاء. كما أن المجتمع المدني تقل أهميته مع دولة الرفاهية بل أن صور التمثيل السائدة في العالم مثل النقابات أصبحت غير مبررة ما دامت القضايا المطلبية مستجابة.

وعندما لا يكون هناك نفط فهناك معونة خارجية وهناك صكوك هبة تقدمها الدولة للموالين في شكل قوانين وإجراءات بشكل مباشر أو لمجرد العلم بها في الوقت المناسب.

غير أن رياح التغيير بدأت تهب لتحرك بعض السكون كما أن بعض الطرقات بدا تظهر معالمها المسدودة. لذلك يصبح البحث عن الحكم الصالح في توقيته المناسب بتوافق مع حاجة المحكومين ويمثل طوق نجاة للحاكمين. كما أن إنجازات دولة الرفاه خاصة في مجال التعليم والصحة والانفتاح على العالم. حان الوقت لتؤتي أكلها بالانتقال إلى مرحلة جديدة في تنظيم المجتمع والدولة عليها أن تتسم بالمزيد من عناصر الحكم الصالح.

الحكم الصالح

لم يستقر بعد لغة ما يوافق مفهوم governance خاصة وهو مفهوم حديث لاحق لاستخدام العولمة. وهو من صنع منظمات دولية وشركات متعددة الجنسية وفي مقدمتها البنك الدولي وهو أقرب إلى مفهوم (الحكم) لغة ومضمونا التي تعني المعرفة والعدالة والحكمة قبل أن تعني السلطة وكما جاء في لسان العرب: العلم والفقه والقضاء بالعدل[٢١] غير أن الاستخدام الحالي للكلمة لا يوحي بنفس المعاني. لذلك وجدت اجتهادات مثل حاكمية والأكثر غرابة حكمانية والأكثر طولا ووضوحا (إدارة شؤون المجتمع والدولة). وقدمت تعاريف بالغة الاختصار مثل الحصول على الوفاق الضروري أو الترتيبات اللازمة لتنفيذ برامج في محيط تتعدد فيه المصالح[٢٢]. أما الحكم الصالح فيراه البعض متمثلا في الكفاءة، حكومة غير مركزية قابلة للمساءلة، فعالية، شفافة، خفة في الجهاز الإداري، فعالية النظم القانونية، محاربة الفساد، تطوير الحريات العامة والحوار المعلن، حرية الصحافة والتنظيمات واحترام حقوق الإنسان[٢٣].

أما لدي البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فالحكم الصالح يعمل على تعزيز ودعم وصيانة رفاه الإنسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا. أما عناصر ذلك بصورة محددة فهي: حكم القانون، الشفافية، الاستجابة،

بناء التوافق، المساواة، الفعالية والكفاءة، الرؤية الإستراتيجية. أما البنك الدولي الذي يبذل جهدا مكثفا لتحقيق الحكم الصالح ومتابعة الإنجاز فيه. فهو يتفق مع العناصر السابقة من حيث حكم القانون والفاعلية والتمثيل والمساءلة، لكنه ينحو بعد ذلك إلى ما يخدم الجوانب الاقتصادية من استقرار سياسي ونوعية التنظيم (regulation) ومراقبة الفساد. ويتميز البنك بدعمه لبناء مؤشرات تتابع وضع الحكم الصالح في بلدان العالم. وعندما تحاول مجموعة إقليمية تحديد عناصر الحكم الصالح لأمد من الزمن فقد تكون عناصرها مختلفة كما هو الحال مع المجموعة الأوربية. فقد أقرت هذه المجموعة في أغسطس/أب ٢٠٠١ ما أسمته: white paper on European governance وعناصر هذا التوجه هو دعم الديمقراطية في أوربا وترسيخ شرعية المؤسسات وتحديث القطاع الحكومي لزيادة فرص مساءلة الأجهزة التنفيذية من قبل المؤسسات الإنتاجية وفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في القرارات التي تخصهم وهكذا تتغير عناصر الحكم الصالح حسب المناطق والفترة المنظورة. فهل يمكن تحديد عناصر هذا الحكم التي تتناسب مع المنطقة العربية. في الأمد المنظور؟

الحكم الصالح في البلدان العربية

ليس من اليسر قياس درجة الحكم الصالح فالعناصر الأهم ليست دائما قابلة للقياس. ومع ذلك فإن هذا الحكم أصبح يقاس بمؤشرات محددة يرعاها البنك الدولى وهى ستة: التمثيل والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية الضبط والتنظيم regulatory quality، سيادة القانون، مراقبة الفساد.

وحسبما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، فأن البلدان العربية تتفاوت في مواقعها على مؤشرات الحكم الصالح ومنه يلاحظ:

الاستقرار السياسي: ٨ دول بين ١٧ فوق المتوسط العالمى وتتقدمها:

الدول العربية الخليجية وتونس والمغرب وسوريا **فاعلية الحكومة**: ٨ دول من ٢٠ فوق المتوسط نتقدمها: عمان، تونس، الأردن، قطر.

عبء الضبط: ٧ دول من ١٧ بلدا فوق المتوسط تتقدمها البحرين، تونس، الأردن، قطر، عمان، الإمارات، مصر، لبنان.

حكم القانون: ١١ دولة فوق المتوسط تتقدمها الدول العربية الخليجية والأردن **نوعية المؤسسات ومحاربة الكسب غير المشروع**: ٧ من ١٧ دولة تتقدمها الكويت، قطر، عمان.

ولكن المقارنة مع مختلف مناطق العالم تجعل المنطقة العربية متخلفة فهي أسوأ مناطق العالم في التمثيل والمساءلة وفيما يتعلق بالاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة تأتى الثانية بعد أفريقيا جنوب الصحراء وتأتى متقاربة مع أمريكا اللاتينية من حيث ضبط الفساد وحكم القانون.

الوظائف الجديدة للحكومة في أطار الحكم الصالح:

يسود الشك في مفهوم الحكم الصالح بنظور البنك الدولي والمؤسسات المالية العملاقة. فهي قد تعني لها وظيفة محددة للحكومة وهي وضع الخطوات السياسية والإدارية المصاحبة لسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتقليص الكبير في الموازنات الحكومية خاصة تلك المخصصة للجوانب الاجتماعية وتعني أيضا إيجاد مناخ مناسب لتطوير القطاع الخاص[٢٤].

وقد لا يكون دور الدولة والحكومة قد تغير في جوهره فهو ما يزال يتمثل في توفير الخدمات الأساسية للجميع ووضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي ونظام قانوني لحماية الحقوق إضافة إلى فرض الضرائب بكفاءة تكون عادلة وملائمة وقيادة سياسات الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

وفي نفس الوقت توفير الأمن في الدخل والحماية من الخارج.[٢٥] وينصح البنك الدولي في هذا الشأن بأن تعمل الحكومات بصورة أقل في الميادين التي تعمل فيها السوق وترك المنافسة المحلية والدولية تزدهر غير أنه ينصح أيضا أن تكون أولوية الحكومات هي الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية وتنظيم الأسرة والتخفيف من الفقر ثم تعبئة الموارد لتمويل الأنفاق الحكومي وتهيئة اسس مستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي وحماية البيئية[٢٦]. وفي هذا تعبير عن نوايا حسنة يتناقض مع الاتفاقات الملزمة التي أبرمت ما غالبية البلدان النامية خاصة تلك ذات المديونية العالية سواء في برامج التثبيت القصيرة ألمدي أو التعديل الهيكلي البعيدة المدى. وفيها أرغام واضح لتقليل الإنفاق الحكومي الاجتماعي مع تفضيل العناصر من ذلك الأنفاق مثل التعليم الابتدائي والقبول بارتفاع معدلات البطالة وانتشار للفقر لبعض الوقت مع الوعد بتحسين الأوضاع عند تساقط ثمرات النمو الاقتصادي. والحكومات العربية كانت مشدودة بهذه الاتفاقات مثل غيرها وهو الأمر الذي طبع دورا جديدا لها كانت له آثاره على التنمية الاجتماعية (ينظر كشف تأشيري لدرحة انعكاس برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل).

والجدير بالذكر أن مؤسسات بروتن وودز صححت من مسارها المعادي للإنفاق الاجتماعي فأصبحت شبكات الأمان الاجتماعي عنصرا معتمدا ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي، كما أن قضايا الفقر أصبحت تنال اهتماما أكبر. وقد لا يكون الهدف من ذلك العدالة الاجتماعية بقدر ما هو حماية المسار الاقتصادي الجديد من اضطرا بات اجتماعية قد تعصف به.

التغيير من الداخل أو الخارج

يحترم الجدل حول هل أن الاصلاح ينبع من الداخل أم أ، الخلاص يأتي من الخارج لا محالة. ويلاحظ في السنوات الأخيرة بالفعل أن الكثير من أمثلة الإصلاح جاءت بضغوط من خارج البلدان المعنية فالبنية القانونية الدولية من عهود واتفاقيات لها أثرها وتبني القوي المهيمنة في العالم لتلك الأدوات يعطيها فعالية

بالرغم من أنها لم تصادق علي أغلبها كما أن المجتمع المدني العالمي والإقليمي والوطني كان له أثرة الفاعل. فمثلا يعتبر الإقرار بكثير من الحريات النقابية في السنوات الأخيرة.

خاصة في البحرين وبدرجة أقل في باقي البلدان العربية الخليجية يعتبر خطوة كبيرة إلى الأمام (باستثناء حالة الكويت التي كانت سباقة منذ الستينات لا قرار بعض تلك الحريات) بقدر التباعد بين النظرة إلى تشريعيا التنظيم النقابي كالحاد وشركة وبين الاعتراف بد وتنظيمه وإن يكن بعضة ما يزال جنينا كما أن أطلاق حرية التعددية الحزبية أو فسخ المجال أمام تكوين مؤسسات المجتمع المدني بل أن بعض التحسين البديهي في بعض نظم الانتخابات والتمثيل يعتبر حركة هامة في مياه آمنة.

والمبادرات الخارجية تحمل في طياتها بعض الصدق لكن يدخل أغلبها في إطار كلمة حق أريد بها باطل. فالأمثلة تتأكد كل يوم حول ازدواجية المعايير والسكوت عن المظالم والمآسي في المنطقة، ودعم أنظمة غير صديقه للديمقراطية وتفتقد قدر كبير من الشرعية غير شرعية القوة والاستبداد وقد راجت في الفترة الأخير خاصة منذ قمة الثمانية في ايس آيلاند (حزيران/يونيو٢٠٠٤). وتشاور المعنيون من المنطقة ومن خارجها في تطبيق تلك المبادرة ونقلوا حواراتهم من المغرب إلى الأردن إلى البحرين. وكانت حصيلة ذلك محدودة للغاية بالرغم من النوايا المعلنة وتعاون مؤسسات مهمة مثل UNDP، OECD ودول نافذة فاعلان البحر الميت غني في حيثياته لكن برنامج العمل المقر هو في النهاية برنامج بحث ودراسة بإمكانيات محدودة بالرغم من تظافر جهود الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكوريا وأسبانيا وكندا وهولندا أما آخر اجتماع في المنامة فما أقر بهيج من حيث العنوان مؤسسة المستقبل وصندوق المستقبل لكن لا يزيد تمويل لكل منها عن ١٠٠ مليون دولار نظريا تغطي مجالات واسعة مثل دعم مؤسسات المجتمع المدني والتعليم والصحة وتنمية القطاع الخاص ونشر المنشآت الصغيرة ومقاومة البطالة. وهذا يذكر بمسابقة شغلت المنطقة مشروع الشرق الأوسط الذي صاغ مشاريع اقتصادية طموحة نتيجة للسلام المرتقب وبلغت قيمة تلك المشاريع التي جال أعدادها أيضا بين المغرب والأردن ومصر قيمة ٧٤ بليون دولار ولكن رأسمال البنك والإقليمي للشرق الأوسط لم يحدد له غير ٧% من المبلغ السابق ويلاحظ على تلك المشاريع النظرية أنها لم تخصص للتنمية البشرية غير نسبة ٥% [٢٧] لكن كل ذلك ذهب مع الريح. فهل تنتظر المشاريع الخارجية حول الحكم الصالح ريحا أخري؟

ألا أن هذا البديل (الإصلاح من الخارج قدمه) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ بوضوح. فهو بديل (ملتبس). لكنه بدا فعلا على أرض الواقع ويمكن الاستفادة منه ويمثل مسارا وسطا بين ما هو مرغوب مسار (الازدهار الإنساني)

وبين خطر مسار (الخراب الآتي) إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي علية [٢٨]

غير أن شروط نجاح التعامل مع الخارج يتمثل خاصة في: احترام آليات حقوق الإنسان على صعيد العالم، احترام حق العرب في إيجاد طريقهم الخاص/القبول بإدراج القوي المجتمعية الفاعلة في نسق الحكم/الالتزام بنتائج تعبير الإرادة الشعبية/التعامل في إطار شراكة الأنداء[٢٩]

الحكم الصالح المجتمع المدني

للجمعيات الأهلية تاريخ عريق وأصيل في المنطقة العربية. فقد استفادت من ناحية بفضائل التضامن والصدقة والإحسان الأصلية في الإسلام والتي تدعمها موارد من (الوقف) والحبس وأمول الزكاة الواجبة الدفع والصدقة المرغوبة. كما استفادت أيضا بالتضامن المسيحي وأموال الكنيسة كما استفادت من ناحية من قوانين الجمعيات في بلاد المستعمر وبعضها قائم ويعود لفترة من الزمان. وقد ساهمت بعض تلك الجمعيات في تعبئة الشعوب لنيل حريتها من المستعمر وكان هناك تألف بين الدوافع الدينية والسياسية بل والرياضية أيضا. ومع الاستقلال وتدعم السلطة واتجاهها للتفرد بالقرار حوربت تلك الجمعيات وأبقي منها ما يدخل في الإحسان وإعادة توزيع الصدقات وبذلك دفعت العمل الاجتماعي إلى زوايه ضيقه: الأيتام، المعوقين، العجزة، الأرامل..... الخ. ولعل الدولة الأبوية المتسلطة لا ترغب دائما في شريك.

ومع تراجع دور الدولة، وعجز مؤسساتها على الفعل، وانشغالها بحماية السلطة من الداخل والخارج، بدأ دور الجمعيات الأهلية يعود بقوة علانية أو بطرق غير مباشرة وكان وسيلة التكوينات السياسية الجديدة خاصة الإسلامية منها لكسب مواقع على الأرض في غفله من السلطة أو بسبب عجزها. وترافق هذا إعلان دور المنظمات الأهلية في المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة. وأصبحت في كثير من الأحيان أداتها إلى الوصول إلى فئات من السكان في بلدان الجنوب بصورة مباشرة وبرئيه. وقد أصبحت بعض تلك الجمعيات الشمالية قنوات للأموال الحكومية إذ يأتي تلك أموالها من الحكومات في بلدانها (تتراوح هذه النسبة بين ١٠% في النمسا إلى ٨٠% في بلجيكا) وزادت بذلك مساهمة جمعيات الشمال في عون مثيلتها في الجنوب وارتفعت مبالغ إنفاقها من بليون واحد عام ١٩٧٠الى سبعة أضعاف عام ١٩٩٠. والزيادة مستمرة ونية بلدان الشمال معلنة مثل إعلان هيلا ري كلينتون في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥) بأنه بحلول عام ٢٠٠٠ سوف تكون ٤٠% من المساعدات الأمريكية عبر المنظمات غير الحكومية. ونشأت شراكة بين الشمال والجنوب لا تمثل دائما أهدافها المعلنة. وبدأت الجمعيات الأهلية وكأنها تغذت من إطار عمل محلي ضيق جغرافيا مثل المحليات في الريف والقرى والأحياء المحرومة إلى علاقة دوليه مبارة وكأنها دخلت دون إنذار العولمة وبقدر ازدهار منظمات المجتمع في الشمال ثم التخفيف من القيود عليها في الجنوب. وقد أصبحت هذه الجمعيات في بالشمال مجالا مهما لدعم التشغيل.. لمواطنيها. فيعمل ٨٠٠ ألف من الفرنسيين في هذه الجمعيات وينمو التشغيل فيها أسرع من أي قطاع آخر. أما في الجنوب فقد تفجر عدد الجمعيات في الكثير من البلدان العربية ففي الجزائر ظهرت ٢٠ ألف جمعيه خلال ثلاث سنين فقط. وبلغ عددها في مصر ١٥ الف ... ولوحظ هذا التوسع في تونس والمغرب والأردن واليمن. غير أن هذه الجمعيات بقيت تدار من قبل نخبة

مثلت لبعضها وسيلة للنفاذ للمواقع السياسية الرفيعة. ووجدت وشيجة بينها وبين الإدارة في حالة ثلثها في تونس وفي حالات غالبة في المناطق الريفية في المغرب.[٣٠]

وما تزال هذه الجمعيات تنقسم إلى القادرة على التمويل الذاتي وهي جمعيات الإحسان ذات التأثيرات الدينية وجمعيات تنمية تعتمد على تفهم وعون الإدارة وبعض المعونات الخارجية وجمعيات مطلبيه نضالية تعتمد على نزر مساهمة أعضائها والعون الخارجي. لذلك بقيت هذه التنظيمات في عمومها في كماشة تأثير الإدارة الحكومية وضغوط الاتجاهات الإسلامية ووعود بلدان الشمال والمجتمع الدولي.

وتأثرت كثير من هذه الجمعيات بثقافة الحكومة المستبدة المناورة فقل التداول على إدارة الجمعيات، وضعفت الممارسات الديمقراطية داخلها وبقي تمثيل المرأة والشباب ضئيلا في مجالسها وتحول أفراد ينتمون إليها إلى (سماسرة تنمية) أو مروجين (لأفكار السلطان) أو الباحثين عن مجد سياسي شخصي. وتلقي هذه الاتجاهات قبولا من السلطة وتعمد إلى تحديد حريتها إذا امتد تأثيرها إلى أبعد ما هو مخطط والموقف الحازم المحرج في منتدى المستقبل الأخير (المنامة ١١-٢٠٠٥/١٢) يعبر عن ذلك. [٣١] وهذه النقائص تستحق التدارك لكنها لا تقلل في شيء من أهمية المجتمع المدني في إحداث التغيير المنشود.

ومن أهم منظمات المجتمع المدني ما يغفل أحيانا عن ذكره بالرغم من أهميتها وأتساعها وعراقتها وتأثيرها وهي المنظمات النقابية للعمال وتنظيمات أصحاب العمل. ويسجل لها المحاولات الجادة للتأثير في مسيرة العولمة لتكون أقل إحجافا. ولا يقلل ذلك من دور منظمات المجتمع المدني الأخرى، في مجالات التنمية أو إلغاء الديون والتجارة النزيهة، وحضر استخدام الإلغام البرية وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية..... وإثارة الوعي الجماهيري والبحث في أخطار العولمة الجامحة.....الخ.

وقد كان للمنظمات النقابية دورها التاريخي في التغيير الاجتماعي وما يزال هذا الدور فعالا في تعديل مسار العولمة وهي تتميز عن غيرها من منظمات المجتمع المدني هي تمثيلها للمنتجين وانتماء نسبة عالية من هؤلاء إليها. وقدرتها على الضغط على الحكومات من خلال مكاسب في التمثيل وحق الإضراب والمشاركة في صنع القرار والمفاوضة الجماعية... الخ كما كان لها رؤيتها الواضحة لمسار العولمة لذلك جعلت من (عولمة العدل الاجتماعي) هدفها الرئيسي للالفية الحالية [٣٢] كما كان لها دورها مع المؤسسات المؤثرة في العولمة لإعادة توجيه نشاطها ودورها الرائد في الحوار الاجتماعي علي مستوي البلدان والمناطق والعالم. كما أصبح لها أكثر من ٢٥ اتفاقا إطاريا مع الشركات المتعددة الجنسية وعلى مستوي المنطقة العربية كان لهذه التنظيمات دورها التاريخي في معارك التحرير وفي مسيرة التنمية وقد واجهت نفس الضغوط التي واجهها المجتمع المدني عامة من قبل الحكومات إلا أنها تواجه ظروفا مختلفة مع اتساع تأثير العولمة.

فوجودها مطلوب لكن وضحت له حدود. فلها أن تناقش برامج التعديل الهيكلي لكن عليها أن تتخذ قرار المساندة لتلك البرامج على أساس مركزي وليس على أساس الوحدات النقابية المتضررة مباشرة بتلك

البرامج لذلك قد يبدو خطا فيها تناقضا فيما يخص تفاصيل تأثيرات العولمة بين حديثها مع السلطة التنفيذية في الداخل والمجتمع النقابي في الخارج. كما تتعرض لاختيار أحد الأمرين بطالة تتسع أو نفاذ لبرامج إصلاح لذلك يتحول الموقف إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه كما تواجه هذه النقابات العربية أخطار تراجع الانضمام لها كما هو الحال في بقية بلدان العالم ومخاطر نقص التمويل الذي يمكن أن تكون الحكومات بالغة التأثير فيه وتوجهه من ناحية أخري الحاجة إلى التوافق مع المنظمات المماثله في البلدان المتقدمة ولكن الحفاظ على خيارات تناقض مع توجه تلك المنظمات مثل الشرط الاجتماعي والموقف من نقل المؤسسات الإنتاجية وتقسيم العمل الدولي. وفي الداخل يزداد جهدها لاقرار حقوق أصبحت مستقرة في أغلب بلدان العالم مثل الحق في بالتنظيم وحرية التنظيم وما حملته الاتفاقيات الخاصان بالحريات النقابية

ألا أن هذا الشكل من منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى تعميق الممارسة الديمقراطية والتداول على الإدارة واختيار خط لا يكون بالضرورة متوافقا مع ما يريدة الحكم وفي نفس الوقت تكثيف علاقات التعاون مع باقي منظمات المجتمع المدني.

وبالمثل بالنسبة لمنظمات أصحاب الأعمال فالبرغم مما يبدو من توافق مصالحها مع اتجاهات الانفتاح وزيادة التبادل وتقليل الحواجز أمامة..... فأنها في الحقيقة في اقتصاد ناشئ لا يقوي على المنافسة وفي ظروف نشأة هذه المنظمات التي دعمتها الحكومة ومشاريعها وتسهيلاتها فأنها بحاجة إلى الكثير من الجهد لتصمد أمام أمواج العولمة. لذلك فتعاونها مع التنظيمات النقابية لا يكون تعاونا مع خصم بل شريك وهي الأخرى بحاجة لتوسيع عضويتها خاصة وأن أغلب الأنشطة الإنتاجية هي أما متوسطة أو صغيرة وتهميش الغالبية من المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة لا يخدمها في الأمدين المتوسط والطويل. كما أن نقص الشفافية وتفضيل المقربين من الإدارة والسلطة يفسد الأعمال وتصبح المنافسة ظالمة وغير متكافئه.

ويؤمل أن تكون، منظمات المجتمع المدني تمر بمرحلة تطور وازدهار وهي بحاجة إلى: [٣٣]

- تحديث أدارتها وتطوير بناها المؤسسية.

- تحقيق استقلالية للمجتمع المدني .

- تعبئه وتجنيد المتطوعين.

- تغليب الدور التنموي على الدور الرعائي.

وعلى الحكم الصالح أن يتجاوب مع دواعي التطوير هذه وذلك

- ضمان حرية تأسيس جمعيات المجتمع المدني لتبدأ نشاطها بمجرد أخطار الدولة.

- توسيع وفتح مجالات النشاط وفقا لاحتياجات وتطور المجتمع.

- حل الجمعيات من خلال القضاء وليس من خلال الجهات الإدارية المختصة.

- دعم الجمعيات الأهلية في محاربة القيم السلبية خاصة فيما يتعلق بالمرأة وبعض الفئات المهمشية من المجتمع.

- مقاومة فرض حضر على موارد الجمعيات بشبهه ارتباطها بالإرهاب بدفع خارجي. ولعل الجمعيات الأهلية العربية تتقدم في تصور دورها لقيادة وتوجيه المجتمع المدني نحو أولويات واضحة بدأت تظهر منذ المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة/مايو ١٩٩٧) وإعلان قيام الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (نوفمبر/١٩٩٧) وقد تم تحيد إطار مرجعي تجمع العمل الأهلي العربي وتم تشخيص التحديات التي تواجهها وسبل الاستجابة.

التشغيل والبطالة والحكم الصالح

بلغ حجم القوي العاملة العربية هذه السنة (٢٠٠٥) قرابة ١١٩ مليون والداخلون الجدد لسوق العمل العربي يقدرون ب ٣,٥ مليون أغلبهم من الشباب. ويعول على نمو الناتج المحلي الإجمالي لتوفير فرص التشغيل وحتى يتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل يجب أن يتجاوز ذلك النمو معدل ٤,٧% غير أن نموه لم يتجاوز في التسعينات معدل ٢,٢% ومن الطبيعي أن تكون أوضاع البطالة في البلدان العربية هي الأسوأ بين كافة مناطق العالم. فمعدل البطالة العام للبلدان العربية تجاوز ٢٠% ليعني وجود قرابة ٢٤ مليون متعطل في الوطن العربي ولا شك أن للأوضاع الاستثنائية في العراق والصومال وفلسطين وغيرها أثرها في الزيادة المهولة في معدلات البطالة.

ولم تعد البطالة صفة لبعض الاقتصاديات العربية المحدودة بل أصبحت جميع البلدان العربية دون استثناء تعاني منها. وقد كانت تعتبر البلدان لتوفر الموارد وسياسة الرفاه التي تنتهيها محصنة ضد البطالة، وما يدعو للاستغراب أن تكون معدلات البطالة في السعودية وعمان هي أعلا من مثيلتها في مصر. (ينظر جدول ٢ والجدول ٣).

والتعطل لدي الإناث هو الأبرز فهو أربعة أضعاف ما لدي الذكور في مصر وثلاثة أضعاف في سوريا والسعودية - والتفاوت أقل من ذلك في غالبية البلدان الأخرى.

كما أن هذه البطالة نصيب الشباب أكثر من غيرهم فالمتعطلون منهم يمثلون نسبة تتراوح ما بين ٤١% في المغرب إلى ٧٣% في سوريا والبحرين.

كما أن هذه البطالة تصيب المتعلمين خاصة متوسطي التعليم أكثر من غيرهم. فمعدلها هو ٠,٣% للأميين في مصر (٢٠٠١) ولكنها ١٩,٩% بين ذوي التعليم المتوسط و ١٢,٣% للتعليم الجامعي وما فوق.

وملاحظة مشابهة في الأردن لكنها أقل حدة (١٠,٦% للأميين و١٧,٧% لما دون التعليم الثانوي و١٣,٣% للجامعيين وما فوق عام ٢٠٠٣) [٣٤].

لكن هل أن للعولمة شأن في وضع البطالة المتأزم؟

لا شك أن البطالة في أغلب البلدان العربية غير البلدان العربية الخليجية وليبيا قديم بل هو أحدي التركات الاستعمارية غير أن هذا الأمر يعود لنصف قرن كما أن أثر النمو السكاني المرتفع أمر مؤكد لكنه مرئي وقابل للتقدير مسبقا لمدي زمني يتجاوز مدي أي خطة تنمية ويبقي عندئذ ضعف الحكم الصالح في درء هذا الخطر القابل للتقدير.

غير أن العولمة دمرت كثيرا من فرص العمل من خلال برامج التخصيص والتأثير على الأنشطة الاقتصادية من خلال المزيد من حرية التبادل السلعي والضغط على الحكومات لتقليل إنفاقها خاصة لتخفيف فاتورة الرواتب في إطار أعادة التوازن للموازين المالية والحرص على إيجاد مرونة في أسواق العمل وتخفيف القيود على تسريح العمال.

وفي الوقت الذي تؤثر فيه العولمة سلبا على فرص التشغيل فإن البدائل التي تقترحها لم تؤت أكلها فقد كان الأمل في تولي القطاع الخاص العبء الأكبر في توفير فرص العمل الجديدة غير أن تفحص توزيع نمو التشغيل على القطاعات الاقتصادية في مصر مثلا يشير إلى أن نصيب الحكومة من التشغيل كان ٢٢,١% عام ١٩٩٠ لكنه أرتفع إلى ٢٧,٧% عام ٢٠٠١ أما القطاع الخاص فتمثل نسبة مساهمة إلى الانخفاض القليل خلال نفس الفترة ٦٧% - ٦٥,١% أما القطاع الاستثمار الأجنبي وما شابه فنسبته في التشغيل بقيت متدنية جدا وثابتة (حوالي ١,٣%).[٣٥]

وفي الأردن يلاحظ وضع مشابه وفرص العمل الذي تم استحداثها للاردنين في إطار المشاريع المشتركة الأردنية الأجنبية أو ما يعرف ب QIZ فإن هذه الفرص لم يتجاوز ١٥,٢ ألف لكن صاحبت معها تشغيل ١١,٣ ألف غير أردني [٣٦] ولا تعني تلك الفرص استحداثا جديد لفرص العمل في أغلب الحالات إذ سحبت مهامات مهمة من سوق العمل بحوافز الدخل الأعلا.

ولاشك أن هناك حرص على التخفيف من البطالة التي يصاحبها فقر واضطرابات اجتماعية لذلك كثرت مشاريع تنمية التشغيل وتعددت البرامج وهى غالبا همت في إطار مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي أو التعديل الهيكيلى أو قربية منها.

وما يزال الأمل معلقا على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتشغيل الذاتي: غير أن دور هذه الوسيلة له حدود كما أنه يتداخل أحيانا مع قطاع ينمو بسرعة هو القطاع غير المنظم. كما يمكن القول انه في بعض الحالات يتم نقل تجارب ناجحة لا تعطي النجاح نفسه عند تطبيقها مثل دور المنشآت الصغيرة في البحرين فقد تبين من خلال مسح لها أن المؤسسات ذات العامل الواحد تبلغ نسبة الوطنين بينهم ٢٣% لكن هذه النسبة تنخفض إلى ٧،٧% لذات العاملين وترتفع كثيرا في المؤسسات الكبيرة ٦٠٠ عامل فأكثر إلى

٥٣% وهذا فمثل هذه البرنامج ولدا دخلا لكنه لم يساهم كثيرا في تشغيل الوطنيين أو تحقيق توطين للوظائف .

ويبقى النجاح في تحقيق عبء البطالة خاصة بين الشباب وتقليل الفوارق بين الذكور والإناث في فرص التشغيل من أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه الحكم الصالح.

الحكم الصالح والتعليم

هناك قرابة ٧٥ مليون طفل وشاب عربي يلتحقون بمراحل التعليم المختلفة ولكن بجانبهم هناك عدد مقارب مازالوا أميين أمية أبجدية وينمو التعليم نسبية ٤,٥% من حيث الملحتقين به لكن عدد المقاعد الجديدة المطلوبة للتعليم الأبتدائي تتجاوز ٥ ملايين مقعد وهو سباق محموم بين الانجازات الكمية في التعليم والنمو السكاني المرتفع، وسوف يستمر هذا السباق بشدته لعقد ونصف آخر من الزمن خلالها يتم تقليل نمو السكان كما هو مقدر.

ولا شك أن جميع الحكومات العربية تبذل جهودا استثنائية لتوسيع التعليم ونشرة فئات ومناطق ونوعا (ذكورا وإناثا) وقد أنفقت هذه الحكومات على التعليم عام ١٩٩٥ ما يقارب ٢٨ بليون دولار أي بزيادة ١٠ بلايين دولار عن عام ١٩٨٠.

لكن بالمقارنة مع البلدان الصناعية بل والبلدان النامية فإن ما أنجز غير كاف فما انفق على التعليم لكل فرد كان يمثل ٢٠% مما تنفقه البلدان الصناعية عام ١٩٨٠ لكنه أصبح ١٠% فقط في ١٩٩٥[٣٧] ونجد أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على تلقيص التخصيصات بالرغم من دعواها المعلنة لرفع مستوي الموارد البشرية كوسيلة للتنمية والخلاص. غير أن ذلك لا يفسر لوحدة نقص الانفاق على التعليم وذلك مثلا بالمقارنة مع الانفاق العسكري. وكمثل على ذلك فإن الانفاق العسكري مثل نسبا عاليا بالمقارنة مع الانفاق على الصحة والتعليم معا بلغت ٣٧٣% في سوريا و٢٩٣% في عمان و ١٥١% في السعودية واليمن لكن دون ذلك في البحرين والامارات والسودان وموريتانيا (حوالي ٤٢%) [٣٨]

(انظر الجدول ٤)

غير أن جانب الكم في التعليم وتغلب عليه جهود جادة إلا أن جانب (الكيف) يصيب بالإحباط. فقد لوحظ منذ العقد الماضي تهافت محتوي التربية والتعليم والتأهيل فالتعليم مازال يعتمد على التلقين، والتعليم السلطوي، واللفظي، ويهمل دور الحوار والتعليم الذاتي وفرص البحث عن حل المشكلات. وهو في مجملة يركز على الحاضر والماضي دون عناية بالمستقبل. وبالتالي فمخرجاته عاجزة عن التوافق مع حاجات الإنتاج وتطور طرائقة.

وبجانب التعليم العام هناك التعليم الفني والتدريب المهني وهو نوع التعليم الذي يتوقع منه الملائمة السريعة والناجحة مع احتياجات سوق العمل. وهو مع ظآلة نسبته في التعليم (دون ٦% في كثير من الحالات)

فهو الآخر يتسم بجمود. برامجة والتشتت في جهوده وضياع نمطة بين أنماط التدريب العالمية التي تتطور باستمرار. وتأتي مشاكل تمويله أكثر حدة لارتفاع تكلفته ولعزوف المؤسسات الانتاجية عن المساهمة الفاعلة فيه - وإذا كانت الدعوة لمساهمة القطاع الخاص في أنواع التعليم المختلفة مرغوبة إلا أنها سوف تكون خطرا على تنمية الرأسمال البشري إذا لم توضع ضوابط الجودة له والمتابعة الدقيقة لهامش الربح العادل فيه ونفاذ توجه تربوي مدروس يلتزم به.

كما أن انشغال الحكم الصالح يجب أن كبيرا لتقليل الفوارق في فرص التعليم بين فئات الدخل المختلفة فبدونه تترسخ الفوارق في المستقبل وتزداد الهوية بين فرص الحياة الكريمة تباعدا. كما أن الفوارق بين فرص الأناث والذكور وبين الريف والمدينة لا تقل أهمية في صياغة مجتمع المستقبل القريب.

والتعليم بأنواعه المختلفة هو الأداة المناسبة لتعميق مفاهيم الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتقليل الفوارق بين فئات السكان.

كما أنه الوسيلة للتوافق مع متغيرات سوق العمل وزيادة التبادل التجاري خاصة فيما يتعلق بالتعليم الفني ونوعية التعليم العالي والبحث العلمي.

لذلك يتحتم أن يتجذر ربط التعليم بالمجتمعات المحلية من ناحية وبين برامجه ومؤسسات الانتاج كبيرها وصغيرها. كما أنه يقع في عمق برامج واستراتيجيات الجندرة ومحاربة الفقر وسياسات زيادة الصادرات.

ودون تكامل السياسات فان التعليم قد يتحول جانب منه الى هدر عندما يقود الى البطالة والسعي اليائس للهجرة كما أنه يهدر فرص النمو الحقيقية إذ استمرت دوافع طرد الكفاءات من ناحية ومن ناحية ثانية الإعداد لحاجات الشركات المتعددة الجنسية وبالتالي زيادة الفئات التي يزداد ولاءها لما هو خارج الحدود أكثر من ولائها لمحيطها وبلدانها وثقافتها.

ونتيجة حالة التعليم ومعها الصحة والدخل والمشاركة كان ترتيب البلدان العربية يتأخرا بالنسبة لدليل التنمية البشرية فأغلبها ضمن التنمية البشرية المتوسطة وهناك أربعة دول خليجية فقط دخلت مستوي التنمية البشرية المرتفعة وساهم ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الى درجة كبيرة في ذلك. وهناك بلدان مع عراقتها في التعليم تأتي في درجة متأخرة (انظر الجدول رقم ٥)

شبكات الأمان الاجتماعي (بما في ذلك الصحة والتأمينات):

وجدت شبكات الأمان الاجتماعي في البلدان قبل برامج الإصلاح الاقتصادي وتتضمن خاصة دعم السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية، التأمينات الاجتماعية، دعم الصحة، دعم التعليم، تحويلات نقدية لمساعدة الأسر الأكثر فقرا وللمعوزين من ذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام، والإسكان المدعوم... وتتوسع في بلدان سياسة الرفاة لتصل الى دعم بيت الزوجية والعلاج في الخارج... إلخ.

ولم تكن سياسات التعديل الهيكلي تنظر برضا الى جملة عناصر شبكة الأمان الاجتماعي إذ تري فيه أنفاقا غير منتج وتشويها للموازين الاقتصادية وتعطيلا للنمو الاقتصادي. لكنها اقتنعت بعد حين بضرورة وجود مثل هذه الشبكات لأنها أقرت بحدوث أضرار اجتماعية نتيجة برامج الاصلاح وذلك لبعض الوقت ثم زادت قناعتها بأن هذه المسكنات ضرورية للحفاظ على السلم الاجتماعي الضروري لنفاذ الاصلاحات المقررة. وبذلك أصبحت مدمجة في برامج الإصلاح الاقتصادي نفسه. وتتضمن هذه البرامج عادة صناديق للتشغيل وإعادة التدريب وتمويل الصناعات الصغيرة والأشغال العامة وبعض الخدمات الاجتماعية. وبطبيعة مبررات هذه الصناديق فهي مؤقتة وتعتمد خاصة على التمويل الخارجي وبموازاة ذلك هناك إلحاح على ترشيد الانفاق على الصحة ووضع أولويات اتفاق على التعليم يكون في مقدمتها التعليم الأساسي وإعادة النظر في نظم التأمينات الاجتماعية الأخري من عجز وشيخوخة وتقاعد مبكر أو اعتيادي ووفاة وغيرها. كما تقدم مبررات عديدة لإعادة النظر في دعم السلع الاستهلاكية الأساسية بحيث يصل الى مستحقيه ولا يشوه الاسعار أو يمس بالمنافسة. وأخيرا شعرت الجهات نفسها بضرورة وضع برامج لمكافحة الفقر ضمن شبكة الأمان الاجتماعي.

وقد أصبحت تجربة البلدان العربية تجربة بعناصرها في تنفيذ شبكات الأمان الاجتماعي بمفهومها المصاحب لاقتصاد السوق.

وفي سلسلة كتيبات السياسة الاجتماعية للاسكوا استعراض لصور عديدة من هذه الشبكات كما هي مطبقة في البلدان العربية [٣٩].

والحكم الصالح معني بتطوير الفعل في هذا القطاع من خلال:

١- برامج وطنية يكون لا ملاءات المعونات الخارجية دور محدود فيها في مجالات محاربة الفقر، والدخل الأدني المضمون، وادماج المهشمين، وتعويض ضحايا الأصلاح الاقتصادي وشروط التبادل التجاري الجديدة من المعوزين.

٢- الحفاظ على القوة الشرائية للرواتب التقاعدية.

٣- الإدارة الرشيدة لصناديق التأمينات الاجتماعية في ضوء التطورات في أسواق الاستثمار والمال.

٤- وضع نظم لتغطية جوانب بقيت مهملة في البلدان العربية خاصة منها التأمين ضد البطالة (باستثناء التجربة التي لم تنضج في الجزائر).

٥- توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل فئات جديدة (خدم المنازل، عمال الزراعة، المهاجرون، عمال البحر، المشتغلون لحسابهم، العمل لبعض الوقت، انتاج الأسر... إلخ).

٦- تطوير التأمين الصحي وخدماته حتى لا تكون تجارة ظالمة تهدد الخدمات الصحية القائمة وتزيد من كلفة العلاج وتحفر حواجز عميقة بين فئات الدخل.

العولمة والعائلة:

الأسرة هي الخلية الأولي في المجتمع وقد تأثرت بالعولمة بقدر تأثر المجتمع بها. وتطور الاجتماعي للأسرة العربية يواجه خدمة الحداثة أو أن تغير القيم فيها يمثل استجابة للتحدي الأوروبي أو صراعا بين أوروبا الحديثة والوطن العربي التقليدي [٤٠].

وتواجه الأسرة إشكالات حيثما وجدت ترتبط بالعصرنة والحداثة مع ما حملتة العولمة من قيم ووسائل استهلاك واتصال: الطلاق، الزواج، حرية الانجاب، حضانة الأولاد، سلطة الأبوين، الاستهلاك، الأسرة الأحادية العائل، صدام الأجيال، الديمقراطية داخل الأسرة ... إلخ. ونجد لما يدور من حوار وحلول في المجتمعات الأخرى بعض الصدي في الأسرة العربية لتهتز القيم التقليدية وتتضارب، ويصبح الاعتصام بممارسات تقليدية أو معتقدات تنسب الى الين رد فعل أصبح شائعا في الأسرة العربية كما ظهر النقيض الآخر في المحاكاة المتسرعة لنمط الأسرة القادمة للشمال من خلال مظاهرة وليس محتواه. فالصدام على أشده بين الأسرة الأبوية التقليدية وعناصر (ليبرالية الأسرة) وفي مقدمتها الفردية والحرية ونمط الاستهلاك.. ألخ.

ومن الطبيعي أن تتسارع الخطي نحو الأسرة النووية بفعل التمدين وغيره غير أن الملفت للنظر أن حاجة الأجيال الحالية للأجيال السابقة تزايدت لتأمين أساسيات الحياة من زواج وسكن وتعليم وسلع معمرة ومساهمة في ميزانية الأسرة ورعاية الأحفاد ومواجهة الأزمات.. وهي وظيفة طبيعية في الأسرة الممتدة كما أن الدولة كان لها إسهامها في تحمل تلك الأعباء، ومع أن بعض تلك الحاجات لم يكن قائما في التنظيم التقليدي. فالليبرالية أوجدت حاجات لا يستجيب لها الدخل والانتاج.

وقد ساعد انتشار التعليم ونيل الأناث خطا متزايدا منه يتجاوز في بعض الحالات حظ الذكور في التعليم الجامعي، لكن الفرص غير متكافئة في سوق العمل وتنظيم المجتمع بين الذكور والإناث فأيقض التعليم حاجات كانت سكانة وولد إحباطا وتشنجا اجتماعيا داخل الأسرة... إلا أن ذلك لابد أن يقود الى تغير اجتماعي في أدوار الأسرة بعد أن يعاني جيل أو أكثر من هذا الإرهاص.

ولعل الضغوط الخارجية ووسائل العولمة الطاغية سوف تسرع في هذا التحول الاجتماعي الذي لا يبدو أنه قد أعد له.

ومن المظاهر المتزايدة للأسرة العربية نسبة الأسر التي تعيلها المرأة فهي تتجاوز عشر الأسر إذ تبلغ نسبة ١٥% في المغرب و١٣% في السودان ومصر و١٢,٥% في لبنان و١٢% في اليمن و١١% في تونس والجزائر [٤١] والهجرة عامل أساسي في هذا التحول يضاف إليه الاضطرابات والحروب التي زعزعت كيان الأسرة في عدة مناطق عربية.

وقد اضطرب موقف الدولة من الأسرة فبعد وضوح نسبي وتشجيع لمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وحركة المجتمع وتقنين حقوق المرأة وفتح فرص التشغيل أمامها في القطاع الحكومي، يلاحظ بفعل تزايد التوجهات الدينية تراجعا في هذا التوجه، وتقدما مترددا في صيانة حقوق المرأة وتخلي عن دور المشجع في سوق العمل لتترك لحسابات المغانم والمكاسب التي يحرص عليها القطاع الخاص بالمجال الرحب.

وسوف يزيد تأثر العائلة بالعولمة خاصة من حيث دخل العائلة: نشاط أفرادها، استهلاكها، دور المرأة، العلاقة مع الابناء، درجة الولاء للمحيط الاجتماعي، .. إلخ وما تتبع ذلك كله من اضطراب في قيم العائلة بين دولة منسمية وعولمة هاجمه وتيارات سياسية تترصد.

جدول رقم (١)

ترتيب البلدان العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لعامي ٢٠٠٢و ٢٠٠٥

البلد	الترتيب بين ١٦١ بلدا عام ٢٠٠٢	الترتيب بين ١٥٥ بلدا عام ٢٠٠٥
حرية اقتصادية شبه كاملة	-	-
البحرين	١٦	٢٠
الإمارات	٢٤	٤٩
الكويت	٤٠	٥٤
الأردن	٦٢	٥٨
عمان	٥٦	٦٠
موريتانيا	٨٥	٦٧
السعودية	٦٨	٧٢
حرية اقتصادية محدودة	-	-
لبنان	٩٤	٧٦
قطر	٤٤	٨١
تونس	٦٨	٨٣
المغرب	٦٨	٨٥
جيبوتي	٩٩	٩٨
مصر	١٠٤	١٠٣
الجزائر	٩٤	١١٤
اليمن	١٣١	١٣٢

سوريا	١٤٣	١٣٩
ليبيا	١٥١	١٥٣

المصدر Heritage found action & the wall street Joural- 2005

الموقع: ttp://www.heritage.org

جدول (٢) البطالة في البلدان العربية (٩٩-٢٠٠٢)%

البلد	إجمالي	ذكور	إناث
الأردن	١٤,٥	١٣,٤	٢٠,٨
الجزائر (٩٩)	٢٩,٨	٣٣,٩	٢٩,٧
الجزائر (٢٠٠٤)	١٨,٩		
المغرب	١١,٦	١٢,٦	١٢,٥
اليمن	١١,٥	١٢,٥	٨,٢
تونس	١٤,٩		
سورية	١١,٧	٨,٣	٢٤,١
مصر	٩,٢	٥,٦	٢٢,٦
السودان	١٧,٠٠	-	-
عمان	١٧,٢	-	-
ليبيا	١١,٢	-	-

المصدر /ILO;Http;tlaborsta/ilo/org ومصاادر البيانات الوطنية.

جدول (٣): معدلات تعطل السعوديين حسب العمر والنوع الاجتماعي ١٩٩٢ و٢٠٠٢

	١٩٩٢			٢٠٠٢		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩-١٥	٥٣,٩	٤٢,٥	٥٣,٢	٥٤,٦	٧٣,٥	٥٦,١
٢٤-٢٠	٢٣,٠	٢٣,٧	٢٣,١	٢٨,٥	٥٢,٤	٣٤,١
٢٩-٢٥	٩,٨	٨,٤	٩,٦	٩,٤	٢٣,٥	١٢,٥
٣٤-٣٠	٥,٩	٣,١	٥,٦	٣,١	١٠,٥	٤,٣
٣٩-٣٥	٥,٦	٢,٦	٥,٤	١,٣	١,٦	١,٤
٤٤-٤٠	٥,٩	٢,٤	٥,٨	١,٢	٠,٠	١,١
٤٩-٤٥	٧,١	٣,٤	٦,٩	٠,٦	٠,٠	٠,٦
٥٤-٥٠	٧,٩	٣,٠	٧,٨	٠,٧	٠,٠	٠,٧
٦٠-٥٥	٨,٩	٢,٩	٨,٨	٠,٦	٠,٠	٠,٦
٦٤-٦٠	١١,٦	٣,٩	١١,٥	٠,٤	٠,٠	٠,٤
٦٥- سنة فأكثر	١٢,٢	٧,٥	١٢,١	٠,٢	٠,٠	٠,٢
المجموع (١٥ فأكثر)	٦,٦	٥,٧	٦,٥	٧,٦	٢١,٧	٩,٧

المصادر: ١٩٩٢ النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢، الصفحات: ٢٦، ٥١-٥٢ ٢٠٠٢: نشرة القوي العاملة ص ٦٨.

جدول (٤) أولويات الانفاق العامة (نسبة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي)

عام ١٩٩٠ ثم للفترة ٩٩-٢٠٠١

		التعليم		الصحة	الإنفاق العسكري		خدمة الدين	
الأردن	٨,٤	٤,٦	٣٦.	٤,٥	٩,٩	٨,٤	١٥,٦	٦,٣
الامارات	١,٩	-	٠,٨	٢,٦	٦,٢	٣,٧	-	-
البحرين	٤,٢	-	-	٢,٩	٥,١	٣,٩	-	-
الجزائر	٥,٣	-	٣,٠	٣,١	١,٥	٣,٧	١٤,٢	٧,٥
السعودية	٦,٥	-	-	٣,٤	١٢,٨	٩,٨	-	-
السودان	٠,٩	-	٠,٧	٠,٦	٣,٦	٢,٨	٠,٤	٠,٢
الكويت	٤,٨	-	٤,٠	٣,٥	٨,٥	١٠,٤	-	-
المغرب	٥,٣	٥,١	٠,٩	٢,٠	٤,١	٤,٣	٦,٩	١٠,٢
اليمن	-	١٠,٠	١,١	١,٥	٨,٥	٧,١	٣,٥	١,٧
تونس	٦,٠	٦,٨	٣,٠	٤,٨	٢,٠	-	١١,٦	٦,٨
سورية	٤,١	٤,٠	٠,٤	٢,٤	٦,٩	٦,١	٩,٧	١,٢
عمان	٣,١	٤,٢	٢,٠	٢,٤	١٦,٥	١٢,٣	٧,٠	٨,٦
لبنان	-	٢,٩	-	-	٧,٦	٤,٧	٣,٥	١٢,٧
مصر	٣,٧	-	١,٨	١,٩	٣,٩	٢,٧	٧,١	٢,٣
موريتانيا	-	٣,٦	-	٢,٩	٣,٨	١,٩	١٤,٣	٦,٦

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤

(أ)

جدول (تأشيري) كشف تأشيري لدرجة انعكاس برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل

برامج التثبيت والتكييف الهيكلي		درجة انعكاس البرامج على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل											
أولاً برامج التثبيت	ملاحظات	البطالة	فرص التمثيل	ارتفاع الأسعار	الفقر	التعليم	التدريب	الصحة	التأمينات	الشباب	المرأة	الأمن الغذائي	الدور الثاني	دور أصحاب العمل
أ- الموازنة العامة: ١- تقليل دعم أسعار السلع التموينية الضرورية الى درجة المائة. ٢- رفع أسعار الطاقة الى المستويات الدولية. ٣- زيادة أسعار خدمات الحكومة. ٤- عدم الالتزام بتوظيف الخريجين. ٥- انحصار دور الدولة الاستثماري.	ينصح بالتدرج في تقليل الدعم لاتقاء اضطرابات اجتماعية. سواء للاستهلاك المنزلي، أو الصناعي، مما يزيد في التكلفة. بما في ذلك النقل والمواصلات والتعليم والصحة. بما في ذلك خريجي المدارس المتوسطة الفنية والعامة. الاكتفاء بالبنية الأساسية إذا لم يكن القطاع الخاص مستعدا لذلك	...	٠	٠٠	...	...	...	٠	٠٠	...	٠	٠	...	٠٠

(ب)

(تابع) جدول (تأشيري) كشف تأشيري لدرجة انعكاس برامج التثبيت الهيكلي على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل

	ملاحظات	درجة انعكاس البرامج على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل

برامج التثبيت والتكييف الهيكلي	ملاحظات	درجة انعكاس البرامج على المجالات الاجتماعية وقضيا العمل											
		البطالة	فرص التمثيل	ارتفاع الأسعار	الفقر	التعليم	التدريب	الصحة	التأمينات	الشباب	المرأة	الأمن الغذائي	الدور الثاني	دور أصحاب العمل
٦- فرض ضرائب غير مباشرة. ٧- تجميد الأجور والرواتب. ٨- إلغاء دعم المؤسسات الحكومية الخاسرة.	تفرض المستهلك. في القطاع الحكومي والعام. اجبار ها على إعلان الافلاس على بعض الحالات وعرضها للتصفية	٠	٠٠	٠٠	٠٠ ٠					٠٠	٠٠		٠٠٠	٠٠
ب- ميزانية المدفوعات ٩- الغاء القيود النوعية على الواردات. ١٠- الغاء الرقابة على الصرف. ١١- الغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية. ١٢- المزيد من الحوافز للاستثمار الأجنبي	أضعاف حماية المنتجات المحلية. والسماح بتحويل رؤوس الأموال والأرباح الى الخارج. يقل نشاط المؤسسات التي تعتمد على وسيلة التبادل هذه. يقلل فرص الاستثمار المحلي لمنافسة الأجنبي لها.													

(ج)

(تابع) جدول (تأشيري) كشف تأشيري لدرجة انعكاس برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل

	ملاحظات	درجة انعكاس البرامج على المجالات الاجتماعية وقضيا العمل

برامج التثبيت والتكييف الهيكلي	ملاحظات	درجة انعكاس البرامج على المجالات الاجتماعية وقضيا العمل											
		البطالة	فرص التمثيل	ارتفاع الأسعار	الفقر	التعليم	التدريب	الصحة	التأمينات	الشباب	المرأة	الأمن الغذائي	الدور الثاني	درو أصحاب العمل
١٣- رفع الاحتياطيات النقدية للدولة.	لتوفير قابلية لدفع خدمات الديون													
ج- السياسات النقدية: ١٤- زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. ١٥- وضع حدود عليها لسقوف الائتمان المصرفي. ١٦- تنمية اسواق المال وتحرير التعامل فيها.	امتصاص الادخار مع تقليل فرص الاستثمار المحلي، عدم توسع المشاريع الانتاجية. انشاء بورصات تسمح بنشاط المضاربة	٠	٠ ٠ ٠	٠	٠							٠	٠ ٠	٠ ٠

(د)

(تابع) جدول (تأشيري) كشف تأشيري لدرجة انعكاس برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل

برامج التثبيت والتكييف الهيكلي	ملاحظات	درجة انعكاس البرامج على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل											
		البطالة	فرص التمثيل	ارتفاع الأسعار	الفقر	التعليم	التدريب	الصحة	التأمينات	الشباب	المرأة	الأمن الغذائي	الدور الثاني	درو أصحاب العمل
ثانيا: برامج التكييف أ- تحرير الأسعار ١٧- الغاء الحد الأدني للاجور. ١٨- الغاء الدعم السلمي. ١٩- تحرير الأراضي. ٢٠- زيادة تحمل المستهلك للخدمات الاجتماعية.	بفعل البطالة تنخفض الأجور الأسمية و الحقيقية خاصة لذوى الدخول الأدنى، يكمل خاصة بارتفاع الأسعار ونقص الغذاء للطبقات الفقيرة. يزيد من تكلفة الغذاء ويقلل من التشغيل. يرفع أسعار الخدمات خاصة الصحة والتعليم	٠	٠	٠	...	...			..	..	٠	٠	...	...

(هـ)

(تابع) جدول (تأشيري) كشف تأشيري لدرجة انعكاس برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل

برامج التثبيت والتكييف الهيكلي	ملاحظات	درجة انعكاس البرامج على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل												
		البطالة	فرص التمثيل	ارتفاع الأسعار	الفقر	التعليم	التدريب	الصحة	التأمينات	الشباب	المرأة	الأمن الغذائي	الدور الثاني	درو أصحاب العمل
ب- التخصيص ٢١- استكمال تحويل وحدات القطاع العام الى الخاص. ج- حرية التجارة: ٢٢- خفض سعر العملة المحلية. ٢٣- خفض الرسوم على الواردات. ٢٤- إلغاء القيود الكمية على الواردات.	وكيفيات ذلك تختلف والغاية النهائية الانتقال الكامل للملكية الخاصة. ترتفع أسعار الواردات بما في ذلك السلع الضرورية. وتستورد اضطراب العملات الصعبة. تزادد المنافسة الدولية على السوق المحلية مع احتمال أغراق السوق.	. . .	٠ ٠٠ ٠	٠ ٠٠ ٠٠	٠٠ ٠ ٠			٠	. . .	٠٠	٠٠	٠ ٠	. . .	. . . ٠ . . . . . .

. . .

(تابع) جدول (تأشيري) كشف تأشيري لدرجة انعكاس برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل

برامج التثبيت والتكييف الهيكلي	ملاحظات	درجة انعكاس البرامج على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل											
		البطالة	فرص التمثيل	ارتفاع الأسعار	الفقر	التعليم	التدريب	الصحة	التأمينات	السباب	المرأة	الأمن الغذائي	الدور الثاني	درو أصحاب العمل
٢٥- التخلي من حماية الصناعات المحلية. ٢٦- التحول للتصدير	لتخضع للمنافسة مع مثيلتها الأجنبية بما في ذلك الناشئة منها مع الممانعة في سياسة تصنيع بدائل للواردات	٠٠ ٠٠	٠٠ ٠	٠٠ ٠٠	٠	٠ ٠	٠ ٠٠٠		٠			٠ ٠٠٠	٠٠ ٠	٠٠٠ ٠٠٠
مجموع البرامج مجموع النقاط		١١ ١٢	١٤ ١٩	١٢ ٢٢	١٥ ٢٤	٣ ٧	٤ ٧	٤ ١٢	٤ ٨	٤ ٨	٢ ١٢	٨ ١٠	١٩ ٢٧	١٢ ٤١

جدول (١٨) ص ٢٤٠

جدول (٥) العمر المتوقع عند الحياة وتسمية القيد الإجمالية والترتيب حسب دليل التنمية البشرية

	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات (٢٠٠٢)	**نسبة القيد الإجمالية في التعليم بمراحله الثلاثة % ٢٠٠١-٢٠٠٢**	**دليل التنمية بين دول العالم (١٧٣ دولة)**	**حسب البشرية بين البلدان العربية (٢٠دولة)**
الاردن	٧٠,٩	٧٧	٩٠	٩
الإمارات	٧٤,٦	٦٨	٤٩	٤
البحرين	٧٣,٩	٧٩	٤٠	١
الجزائر	٦٩,٥	٧٠	١٠٨	١٣
السعودية	٧٢,١	٥٧	٧٧	٧
السودان	٥٥,٥	٣٦	١٣٩	١٧
الكويت	٧٦,٥	٧٦	٤٤	٢
المغرب	٦٨,٥	٥٧	١٢٥	١٥
اليمن	٥٩,٨	٥٣	١٤٩	١٨
تونس	٧٢,٧	٧٥	٩٢	١٠
سورية	٧١,٧	٥٩	١٠٦	١٢
عمان	٧٢,٣	٦٣	٧٤	٦
فلسطين	٧٢,٣	٧٩	١٠٢	١١
قطر	٧٢,٠	٨٢	٤٧	٣
لبنان	٧٣,٥	٧٨	٨٠	٨
ليبيا	٧٢,٦	٩٧	٥٨	٥
مصر	٦٨,٦	٧٦	١٢٠	١٤
موريتانيا	٥٢,٣	٤٤	١٥٢	١٩

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤

مصادر وتعليقات

١- أشار تقرير لجنة الدراسات التابعة للبرلمان الألماني المعنون: العولمة والاقتصاد العالمي (يونيو/حزيران ٢٠٠٢) أن عدد المرات التي استخدم فيها تعبير العولمة في إحدى كبريات الصحف الألمانية زاد من ٣٤ مرة عام ١٩٩٣ إلى ١١٣٦ عام ٢٠٠١.

٢- ريجنسكي مستشار في إدارة كارتر الأمريكية رأس اللجنة الثلاثية ذات ٢٠٠ عضو وهي إحدى آليات العولمة وكأن يري في أمريكا أول مجتمع معولم لأن تقوم لوحدها ب ٦٥% من اتصالات العالم وكان يدعو لعولمة نمط الحياة الأمريكية.

٣- مارشال ماك لوهان من المختصين في الاتصالات وأستاذ في جامعة توزتو هو أول من استخدم التعبير (القرية العالمية).

٤- يتودور ليفت أطلق تعبير العولمة على طبيعة عمل الشركات المتعددة الجنسية ويري من خلالها ارتباط أسواق العالم.

٥- روبتسون: العولمة نظرية اجتماعية وثقافية عالمية لندن ساج ١٩٩٢.

٦- د. طارق جلال العظم: ما هي العولمة؟ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس ١٧-١٩٩٧/١١/٢١ وهو يري في العولمة: حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ.

٧- ينظر تقرير اللجنة العليا المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. منظمة العمل الدولية نسيان/أبريل ص ١٥ فقرة ٨٧,٢٠٠٤.

٨- بدأ قياس مؤشر العولمة حديثا (٢٠٠١) من قبل مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية كيربي لعلوم الإدارة ويتضمن المؤشر ثلاث مكونات تتألف من ١٣ عنصرا وتشمل:

- درجة الاندماج الاقتصادي (تجارة/استثمار/تحويلات).
- العلاقة مع العالم (سياحة/اتصالات...).
- أهمية الاقتصاد الجديد (شبكة الاتصالات/مضيفيها/الخادمة لها).

٩- بدأ احتساب مؤشر الحرية الاقتصادية منذ ١٩٩١ ويشمل قرابة ١٦٠ بلدا ويتولي اعداده مؤسسة هيريتاج وصحيفة وول ستريت ويشمل هذا المؤشر عشرة عناصر منها: الهيكل الضريبي/أهمية القطاع العام/معدلات التضخم/وضع القطاع المصرفي/حقوق الملكية الفكرية/التشريعات والبيروقراطية أنشطة السوق السوداء/تدفق الاستثمارات والتحويلات النقدية.

١٠- أنهي اتفاق واستفاليا الحروب الدينية في أوروبا عام ١٦٤٨ ووضع الدولة كحجر أساس في النظام العالمي الجديد. واستقر أمر الدولة مع نهاية الحروب النابليونية ١٨١٥ وحينها كان هناك ٨ دول تتقاسم النفوذ: النمسا/فرنسا/بريطانيا/البرتغال/روسيا/بروسيا/أسبانيا/السويد ثم انضمت إيطاليا والولايات المتحدة واليابان في نهاية القرن.

١١- سارج كورداليبي- العولمة بعيدا عن الأوهام- فرنسا ٢٠٠٠ ص ١٧

١٢- المصدر السابق (١١) ص ٧٥

١٣- معهد الأمم المتحدة للبحوث التنمية- أياد مرئية (ترجمة الإسكوا) ٢٠٠٢ ص ٨٢.

١٤- المصدر السابق رقم (١١) ص ٧٦.

١٥- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- وضع الاستثمارات العربية البينية ٢٠٠٢.

١٦- المنظمة العالمية للسياحة تقرير ٢٠٠١ وكذلك النشرة الإحصائية في دول الوطن العربي- جامعة الدول العربية- إعداد متفرقة.

١٧- مؤشر المعلوماتية الذي تعده مجلة الأحداث العالمية ومؤسسة IDC.

١٨- مصدر سابق رقم (١٣) ص ٨٣.

١٩- ينظر ناصيف حتى ورقة عمل: العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية- المستقبل العربي العدد ٢٠٠ص ١١.

٢٠- انظر الإسكوا: مقاربة حول أنظمة الحكم والديمقراطية والتنمية ص ١٩-٢١ نيويورك ٢٠٠٥.

٢١- انظر مثلا عبد الله جناحي- العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية ص ٥٧- المستقبل العربي العدد ٢٨٨ فبراير ٢٠٠٣.

٢٢- ابن منظور- لسان العرب- الجزء ١٢ ص ١٤٠-١٤٥ دار صادر طبعة ١٩٩٢.

٢٣- س.و. الكانترا للاستخدام الأفضل للحاكمية- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية- باريس ١٥٥ لعام ١٩٩٨.

٢٤- سارة بن نفسية- المنظمات الأهلية- الحاكمية والتنمية في العالم العربي- أبريل ٢٠٠١.

٢٥- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ص ١٠١-١٠٢.

٢٦- تستند هذه المؤشرات إلى مجموعة واسعة من المؤشرات بالعشرات. وتعود الى أكثر من ١٣ وكالة متخصصة تراقب جوانب متنوعة من مؤسسات الحكم وتغطي ما يزيد عن ١٥٥ بلدا. ولمزيد من التفاصيل ينظر الموقع

Info. World bank. Org/governance/kk2004 country report.asp.

وينظر أيضا الجدول ٧-١ ص ١٠٧ من تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢.

٢٧- مصدر سابق رقم ٢٥.

٢٨- ينظر د.حازم الببلاوي- دور الدولة في الاقتصاد- دار الشروق ٩٩/١٠٥٥٨.

٢٩- البنك الدولي- تقرير التنمية في العالم ١٩٩١ص ٢٣.

٣٠- ينظر مصدر سابق (٢٤) ص ٢٢.

٣١- ينظر مثلا: الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة: عولمة العدل الاجتماعي (دوربان-نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

٣٢- الإسكوا- دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في متابعة مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (بيروت ٨-١١ ديسمبر١٩٩٨).

٣٣- جهاز التعبئة العامة والإحصاء في مصر ودائرة الإحصاءات العامة في الأردن.

٣٤- التعبئة العامة والإحصاء- مصر- لسنوات مختلفة (٩٠-٢٠٠١).

٣٥- وزارة الصناعة والتجارة- الأردن وحدة QIZ.

٣٦- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ص ٤٩-٥٠.

٣٧- استنادا إلى بيانات أوردها تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٧٧ ص١٨٨.

٣٨- الاسكوا: السياسات الاجتماعية في فلسطين (ص٥٠) اليمن (ص٨٦) قطر (ص٥٧) العراق (ص ٥٨) الكويت (ص٥٣) سورية (ص ٨٣) الأردن (ص٧٣) وتعود هذه الوثائق الى ٢٠٠٤ وكذلك لبنان (ص٦٩) والبحرين (ص٤٧) عمان (ص٧٩) وصدرت عام ٢٠٠٥.

٣٩- شارل عيساوي- التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا- دار الحداثة ١٩٨٥ص ٥.

٤٠- ثريا التركي وهدى زريق: تغيير القيم في العائلة العربية المستقبل العربي عدد ٢٠٠ أكتوبر ١٩٩٥ ص ١٠٩.

٤١- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ الجدول (١٢) ص ٢٣٦.